الاحداث الاخيرة في تشيلي وسقوط اطروحة النضال البرلماني

بعد استيلاء طغمة عسكرية فاشية على السلطة في تشيلي؛ سقوط أطروحة النضال البرلماني ولا بديل عن الكفاح المسلح لسحق الرجعية والسيطرة الامبريالية التجربة التشيلية من مرحلة المد الجماهيري لحكم الائتلاف الشعبي، إلى مرحلة الانحدار

دور القوات المسلحة في القضاء على التجربة

● لعب جيش تشيلي دورا رئيسا ، وحاسما في النهاية ، في مؤامرة القوى اليمينية الرجعية والامبريالية الامريكية ، لوضع حد للتجربة التشيلية ، التي كانت محاولة لقوى اليسار التشيلي لجسد طموحه بالوصول الى السلطة عن طريق الانتخابات البرلمانية ، واجراء التحول الاشتراكي في المجتمع بواسطة المؤسسات الدستورية القائمة .

وقد كان بامكان القوات المسلحة التشيلية القيام بدورها بنجاح بالضبط لان الرئيس التشيلي الراحل بدأ باجراء التعديلات الضرورية والاساسية في بنية هذه المؤسسة في حرص منه على عدم استعداء هذه المؤسسة التي تلعب في العالم الثالث دور الاداة الرئيسية في الثورة المضادة .

وكانت ابرز مواقف القوات المسلحة التشيلية كالتالي :

● اقيال الجنرال شنايدر قائد الجيش واغتال الجنرال بنو المسؤول الرئيسي عن الجريمة والحكم عليه بالسجن عشرين عاما – مع تخفيض المدة الى سنتين ، ثم اطلاق سراحه مؤخرا ، في شهر آب الماضي .

● اسقاله عدد من الضباط اليمينيين من الجيش وانضمامهم مع ضباط محكومين ومسرحين ، الى عصابة « الوطن والحرية » لقيادة نشاطاتها الارهابية وتأمين وتنسيق علاقاتها مع الجيش ، لتخطيط مهماتها في تصفية القوى اليسارية في البلاد .

● هاجم الامرال هوبرتا منتوج الحكومة لتطوير التعليم وتساءل : « ماذا سيصبح مصير الجيش عندما يتحول الشعب الى التربية الاشتراكية ؟ » (!)

● اصدرت رابطة الجنرالات والاميرالات المتقاعدين « بيانا هاجمت فيه الرئيس الليندي واتهمه « بتجاوز الدستور » معلنة ان النظام الذي يخضع الجيش بموجبه للسلطة الادارية « اصبح معطلا » ، واصبح الجيش بالتالي « مؤسسة مستقلة » . وكان ذلك تهديدا واضحا بسحب الجيش في التدخل ضد السلطة القائمة .

● اشترطت هيئة الجنرالات على الرئيس الليندي مقابل التحاوب مع طلبه مشاركة قيادات الجيش تاليه في الحكم ، اشترطت: تجميد الاصلاح الزراعي ، تعديل الدستور حسب ما تطلبه الكونغرس – وهو يمتلك باغلبيته – وتعيين عسكريين في المراكز الادارية الحساسة .

● اسقال الجنرال براتس في الشهر الماضي من المشاركة مع ثلاثة ضباط اخرين في الحكم ، بعد ضغط هيئة الجنرالات الذين اتخذوا موقفا معاديا من حكم الليندي باغلبية عشرين جنرال مقابل خمسة .

● اعلن الجنرال براتس بان مهمة القوات المسلحة التشيلية لا تنحصر في الدفاع عن حدود البلاد وسيادتها الاقليمية من عدو خارجي فحسب، بل في ضمان الامن والنظام الدستوري، وذلك بعد اتهام الليندي بتجاوزات دستورية !

● محاولة انقلاب عسكرية فاشلة في ٢٩ حزيران الماضي .

● انقلاب عسكري يمني بقيادة الجنرال بينوشيت اطاح بحكم الليندي ، وباشر في تصفية القوى التقدمية واليسارية المقاومة بعد سلطة اليمين الرجعي، وبعد السير الى الخطوة الامريكية على بساط من الدم ■

الصفار وفي نفس الوقت يبيعونه الى المدينة . ولكن في المقابل سيشترون مقابل ذلك من انتاج المصانع التي يملكها الرأسماليين في المدينة . والنتيجة الحتمية لذلك زيادة انتاج المصانع الاستهلاكية زائد زيادة ربحهم . وكل ذلك تم بلعبة شكلها ديمقراطي اصلاحي ولكن في ذلك الوقت يزيد استغلال المستغلين الصناعيين للفلاحين ولكن هذه المرة ليس بشكل مباشر ولكن من خلال الوسيط . هذه اللعبة كادت ان تستمر لولا نصدي اليسار التشيلي لها وكشفها .

وبدأت القوى التقدمية تخوض نضالا قاسيا في الريف لفضح زيف مثل هذا القانون . وثار ٦٠٠ الف هندي هم من البائسين من اهل البلاد الاصليين وحاولوا الاستيلاء على اراضيهم بالقوة ولكنهم فشلوا لان مواجهة اليمين ، الممثل باقطاع الريف استطاع ضربهم . ولكن عندما قام حكم الديمقراطي المسيحي ووزع مائة الف هكتار من الاراضي استطاع ان يضرب الفلاحين ببعض حيث اوجد فيهم طبقة بورجوازية اصبحت مصيريا مرتبطة بالرأسماليين في المدينة ، واجهها الفلاحون الذين كانوا بالامس يناضلون ضد الاقطاع واصبحوا اليوم بشكلون الحاجز بين مستغل المدينة ومستغل الريف . وكما ذكرنا ، هذه اللعبة لم تستمر طويلا .

اذن كان الحزب الديمقراطي المسيحي يخوض نضالا ضد الاقطاع في الريف ولكنه كان يعلم ان محصلة هذا النضال سيدفع ثمنه فلاحي الريف وفي المقابل زيادة الصناعات الاستهلاكية التي تباع في الريف ، ربح للصناعيين على حساب الفلاحين .

● برنامج ٣٠ ايار

هذا موجز سياسة الحزب الديمقراطي المسيحي الذي اعلن عن تأييده للانقلاب العاشي الاخير في تشيلي . وهذه المقدمة كان لا بد منها لنصل الى عام ١٩٧٠ عام وصول الائتلاف الشعبي الى الحكم.

في عام ١٩٧٠ عقد مؤتمر للقوى التقدمية في تشيلي بين الاحزاب التالية : الحزب الشيوعي التشيلي ، الحزب الاشتراكي ، المابو ، الراديكالي . واتفقت هذه الاحزاب على ان تخوض معركة الانتخابات المقبلة موحدة تحت اسم الائتلاف الشعبي وطرحت برنامج اطلق عليه برنامج ٣٠ مايو ودفعت بالدكتور سلفادور اليندي ليكون مرشحها للحكم . واهم نقاط هذا البرنامج كانت :

١ – تاميم الصناعات الكبيرة ، وخاصة صناعة النحاس التي كانت تسيطر عليها الشركات الامريكية والاوروبية .
٢ – اصلاح زراعي ثوري قائم على الملكية الجماعية ومكننة الزراعة
٣ – تاميم البنوك والشركات
٤ – تاميم الصناعات الاستهلاكية الكبيرة ، كالنايلون والنسيج
٥ – رفع مستوى الحياة للعمال والفلاحين
٦ – مجانية التعليم في المدارس والجامعات
٧ – مجانية العلاج
٨ – الضمان الصحي والاجتماعي للعمال وللفلاحين ولكل اثناء تشيلي .

هذا جزء من البرنامج على الصعيد الداخلي .

اما على الصعيد الخارجي

١ – اقامة العلاقات السياسية مع كل من كوبا وفيتنام
٢ – تحسين العلاقات مع المعسكر الاشتراكي
٣ – مساعدة حركات التحرر في امريكا اللاتينية

وبدأت القوى التقدمية تخوض نضالا قاسيا في الريف لفضح زيف مثل هذا القانون . وثار ٦٠٠ الف هندي هم من البائسين من اهل البلاد الاصليين وحاولوا الاستيلاء على اراضيهم بالقوة ولكنهم فشلوا لان مواجهة اليمين ، الممثل باقطاع الريف استطاع ضربهم . ولكن عندما قام حكم الديمقراطي المسيحي ووزع مائة الف هكتار من الاراضي استطاع ان يضرب الفلاحين ببعض حيث اوجد فيهم طبقة بورجوازية اصبحت مصيريا مرتبطة بالرأسماليين في المدينة ، واجهها الفلاحون الذين كانوا بالامس يناضلون ضد الاقطاع واصبحوا اليوم بشكلون الحاجز بين مستغل المدينة ومستغل الريف . وكما ذكرنا ، هذه اللعبة لم تستمر طويلا .

اذن كان الحزب الديمقراطي المسيحي يخوض نضالا ضد الاقطاع في الريف ولكنه كان يعلم ان محصلة هذا النضال سيدفع ثمنه فلاحي الريف وفي المقابل زيادة الصناعات الاستهلاكية التي تباع في الريف ، ربح للصناعيين على حساب الفلاحين .

● برنامج ٣٠ ايار

هذا موجز سياسة الحزب الديمقراطي المسيحي الذي اعلن عن تأييده للانقلاب العاشي الاخير في تشيلي . وهذه المقدمة كان لا بد منها لنصل الى عام ١٩٧٠ عام وصول الائتلاف الشعبي الى الحكم.

في عام ١٩٧٠ عقد مؤتمر للقوى التقدمية في تشيلي بين الاحزاب التالية : الحزب الشيوعي التشيلي ، الحزب الاشتراكي ، المابو ، الراديكالي . واتفقت هذه الاحزاب على ان تخوض معركة الانتخابات المقبلة موحدة تحت اسم الائتلاف الشعبي وطرحت برنامج اطلق عليه برنامج ٣٠ مايو ودفعت بالدكتور سلفادور اليندي ليكون مرشحها للحكم . واهم نقاط هذا البرنامج كانت :

١ – تاميم الصناعات الكبيرة ، وخاصة صناعة النحاس التي كانت تسيطر عليها الشركات الامريكية والاوروبية .
٢ – اصلاح زراعي ثوري قائم على الملكية الجماعية ومكننة الزراعة
٣ – تاميم البنوك والشركات
٤ – تاميم الصناعات الاستهلاكية الكبيرة ، كالنايلون والنسيج
٥ – رفع مستوى الحياة للعمال والفلاحين
٦ – مجانية التعليم في المدارس والجامعات
٧ – مجانية العلاج
٨ – الضمان الصحي والاجتماعي للعمال وللفلاحين ولكل اثناء تشيلي .

هذا جزء من البرنامج على الصعيد الداخلي .

اما على الصعيد الخارجي

١ – اقامة العلاقات السياسية مع كل من كوبا وفيتنام
٢ – تحسين العلاقات مع المعسكر الاشتراكي
٣ – مساعدة حركات التحرر في امريكا اللاتينية
٤ – الوقوف بحزم امام كل اشكال الاستعمار في العالم .
٥ – اقامة تعاون اقتصادي مع الكتلة الشيوعية بحرر الاقتصاد الشيلي من التبعية للسوق الامريكية .

وحينا عدم ذكر كل برنامج ٣٠ مايو مكمن بالناحيين الداخلية والخارجية وابجاز منها وليس كلها . ولكن لا بد من الوقوف امام هذا البرنامج ودراسته تفصيلا ، واستخراج النتائج من طرحه والتصال من اجل تحقيقه بالوسائل السلمية . للوقوف على صحة الاطروحة التي طرحها النظام بانه من الممكن الوصول الى تحقيق مثل هذا البرنامج بالوسائل السلمية ؟ ولكن هل لاقى هذا البرنامج قبولا من كل اطراف اليسار ؟ في المقال السابق الذي طرح على صفحات « الهدف » ذكرنا ان الحركة الثورية اليسارية عارضت وقالت اطروحتها بكل صراحة . وكان ملخص هذه الاطروحة انه لا يمكن تحقيق مثل هذا البرنامج بالطرق السلمية .

وكانت حركة المير (الحركة الثورية اليسارية) قد بدأت نضالا مسلحا في ريف تشيلي ، وخاصة في جنوب البلاد بالقرب من مدينة كونسبثيون في عام ١٩٦٨ وقد قاتل حكم الحزب الديمقراطي المسيحي هذه الحركة بالقوة المسلحة واستطاع ان يعتقل بعض قادتها . ولكن هذه الحركة استمرت في نضالها الى ان وصل اليندي الى الحكم وعقدت بينهم هدنة . وطيلة فترة حكم اليندي كانت الحركة الثورية اليسارية « المير » ، تسعد للبوم الفاصل الذي سياتي قريبا لتخوض معركة الكفاح المسلح ضد اليمين في البلاد .

ولا بد ان نتحدث تفصيلا في اعداد لاحقة عن حركة المير واطروحتها السياسية . ولكن الذي يشدنا الان هو طبيعة الاحداث الاخيرة في تشيلي وبالتالي لا بد من العودة لاستعراض المراحل التي مر بها الحكم حتى وصل الى هذه النهاية المؤسفة .

كما ذكرنا ان الائتلاف اليساري خاض معركة الانتخابات مستندا الى برنامج ٣٠ مايو الذي استعرضنا بعض بنوده .

يوم ١٩٧٠/٩/٥ جرت الانتخابات في تشيلي في جو ديمقراطي ، كان عدد المرشحين ثلاثة :

١ – مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم واسمه توماس وحصل على ٨٠٠ الف صوت .
٢ – مرشح اليمين المتطرف الحزب القومي واسمه اليساندري وحصل على ١٤٣٠٠٠٠ صوت .
٣ – مرشح الائتلاف الشعبي الدكتور سلفادور اليندي وحصل على ١٤٣٢٩٠٠٠ صوت .

وبما ان الدستور في تشيلي ينص على ان رئيس الجمهورية يجب ان يحصل على ٥٠٪+١ والا تحال الانتخابات الى الكونغرس لاختار رئيس الجمهورية . فقد احيلت النتائج الى الكونغرس ليختار رئيس الجمهورية ولكن استطاع الائتلاف الشعبي ان يتبع تكتيكا ذكيا من خلاله كسب اصوات اعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي في الكونغرس وبالتالي اصبح اليندي الرئيس المنتخب ، وكان ذلك يوم ٢٥ اوكتوبر سنة ١٩٧٠ .

ولكن الحزب الديمقراطي المسيحي وضع شروطا في مقابل ان يؤيد اليندي . فما هي هذه الشروط .

١ – عدم اجراء اي تعديلات او تنقلات داخل الجيش
٢ – عدم ادخال اي اصلاحات على البرامج التعليمية
٣ – عدم اجراء اي تنقلات في المحافظات التي كان يسيطر عليها الحزب الديمقراطي المسيحي
٤ – عدم الاستيلاء على المصانع الا بقانون من الكونغرس وكان الحزب الديمقراطي المسيحي له الاغلبية في الكونغرس وبالتالي ان يفشل اي محاولة للاستيلاء على الصناعات في البلاد .
٥ – عدم الاستيلاء على البنوك
٦ – اشراك بعض الوزراء منهم في الحكم .

هذه كانت شروط الحزب الديمقراطي المسيحي في مقابل تأييد اليندي في الكونغرس ليصبح رئيسا للجمهورية . ولكن هل التزم اليندي بهذه الشروط عندما وصل للسلطة ؟.

يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ استلم اليندي مقاليد الحكم بشكل رسمي . ولكن قبل وصوله للحكم حاول اليمين ان يدفع بالجيش للتدخل وتمثل ذلك في قتل قائده شنايدر ولكنه فشل . ثم حاول خلق مشاكل داخلية وايضا فشل . وعندما تسلم اليندي مقاليد الحكم يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ الف الوزارة كلها من الائتلاف الشعبي وبدا في تطبيق برنامجه معتمدا في ذلك على التأييد الجماهيري الكاسح له . وكانت اولى خطواته هي تاميم النحاس .

● مرحلة المد الجماهيري لحكم الائتلاف الشعبي
من نوفمبر ١٩٧٠ الى اوكتوبر ١٩٧١

في السنة الاولى من تاريخ حكم اليندي كانت بحق مرحلة المد الجماهيري والصلابة الثورية له ، حيث انه رفض التنازل امام كل الضغوطات عن برنامجه . وتمثل ذلك من خلال الانتصارات التي حققها في المجال الصناعي والداخلي ، على صعيد البلديات والمحافظات . في المجال الصناعي استطاع تاميم النحاس ، واستطاع العمال الاستيلاء على كثير من المصانع وكان يواجه حملات اليمين مستندا الى قانون صدر في سنة ١٩٣٤ ابان حكم الجبهة الشعبية وكان هذا القانون ينص على انه عندما تحصل خلافات بين ارباب العمل والعمال يحق للعمال الاستيلاء على المصانع ولكن في نفس الوقت يحق للدولة التدخل لتنظيم علاقات الانتاج وبالاستناد الى هذا القانون استطاع الندي ان يستولي على غالبية الصناعات الكبيرة في البلاد .

اما على صعيد انتخابات البلديات فقد حصل على ٤٣٪ من الاصوات ، وفي المحافظات استطاع ان يحصل الائتلاف الشعبي على ٥٠٫٤٨٪ من الاصوات وبذلك استطاع ان يؤكد سلطته في البلديات والمحافظات .

ولكن ما هي نسبة العمال في المصانع المؤممة ؟ لقد كانت تشكل ٤٠٪ فقط و ٦٠٪ من العمال في باقي الصناعات غير المؤممة . وهذا احدث شرخ في التركيب الطبقي للعمال حيث ان عمال المصانع المؤممة حصلوا على امتيازات لم يحصل عليها العمال العاملين في المصانع غير المؤممة . واستطاع اصحاب هذه المصانع ان يخلقوا مشاكل كثيرة امام العمال . فاذا توقف العمل عندهم يقولون الدولة لا تعطينا المواد الخام لانها لا تعطيها لمصانعها . الدولة لا يهمها ان تعملوا او ان تاكلوا ، بل يهمها عمالها . بمعنى آخر عمل اصحاب المصانع على تحريض العمال ضد مصالحهم ، ونسوا او تناسوا ان من كان يحرم المواد الخام ليس الدولة بل الدول الاستعمارية التي فرضت حصارا اقتصاديا على البلاد وامتنعت عن بيع الدولة المواد الخام اللازمة للصناعة . والهدف من ذلك هو تخريب الاقتصاد الوطني للبلاد . وللاسف لم تستطع القوى اليسارية ان تلعب دورا اساسيا في توعية هذا الجزء من العمال . والذي تمثل في اضرابهم المستمرة ضد الدولة . وما مسيرة عمال النحاس الذين اضربوا عن العمل لمدة ٧١ يوما الا دليلا واضحا على مدى تضرر القوى اليسارية في توعية العمال . ويوم ٧١/٩/٥ تحرك عمال مناجم النحاس في مسيرة الى سنتياغو غير ان عمال المدينة تصدوا لهم بالطريق قبل دخولهم المدينة واستطاعوا منعهم من ذلك وكانت مسيرتهم قد بدأت من بلدة في جنوب سنتياغو بحوالي ١٠٠ كيلومتر وبعد ذلك اتى اضراب النجار الذي واجهه الدولة بالقوة . كل ذلك حصل في مرحلة المد الجماهيري . ولكن بعد عام ١٩٧١ بدأت مرحلة الانحدار .

● مرحلة الانحدار
(١٩٧٠ – ١٩٧٣)

في العيد الوطني الثاني لانتخاب اليندي والصادف ١٨ سبتمبر من كل عام كان هناك محاولة انقلابية اثناء الاستعراض العسكري الذي يجري في هذا اليوم منذ الاستقلال . ولكن احتلال الميليشيا المسلحة للاحزاب اليسارية المصانع ومداخل المدينة اوقف الانقلاب، لا بل اشغله . وبدأت لعبة اليندي في تحييد الحزب الديمقراطي المسيحي تفشل ، اذ عاد هذا الحزب الذي التزم الصمت طيلة عام ، الى القتال المكشوف ضد الحكم . وخاض معارك انتخابية حقق من خلالها بعض النجاحات على مستوى نقابات العمل . وبدأ يحرك العمال الموالين له للصدي للنظام ، وللاسف استطاع ان يكسب بعض قطاعات العمال مدكرا اياهم بالمكاسب التي تحققت اثناء حكمه ، وطارحا كل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلاد في وجه الحكومة ، وفي نفس الوقت مذكرا الحكومة بالشروط التي اتفق معها على تطبيقها ، واهمها شرط عدم الاستيلاء على اي مصنع ، بدون قرار من مجلس النواب والشيوخ . ولكن اليندي تحدى الحزب الديمقراطي المسيحي وطرح القانون على مجلس الكونغرس وذكر الكونغرس بالقانون الصادر في عامي ١٩٤٢ و١٩٣٤ والذي اشرنا اليه سابقا . غير ان اليندي لم يحصل على الاغلبية وفشل في تثبيت هذا القانون ، وزاد اليمين من الهجمة على الحكم . وبدأ التحالف يعود ما بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب القومي اليميني المتطرف .

هنا ادرك اليندي انه لا بد ان يحيد الحزب الديمقراطي المسيحي المنافس الخطر له . فبدأ في اتصالاته مرة تلو مرة ولكن في هذه المرة كانت شروط الحزب الديمقراطي المسيحي اقسى من السابق وبدل ان يرفضها اليندي ويخوض نضال مسلح ضد قوى اليمين خضع لشروط الحزب الديمقراطي المسيحي ، وكان اهمها عدم الاستيلاء على المصانع الا بقانون . وزادوا في تفصيل القانون حيث قالوا ان كل مصنع تريد الدولة الاستيلاء عليه يجب ان تطرح مسببات ذلك ، وبعدها تدفع بالقانون الى مجلسي الشيوخ والنواب ورغم ذلك وافق اليندي وطرح مشروع القانون على مجلسي الشيوخ والنواب فوافقا عليه . وبالتالي اصبحت الدولة لا تستطيع الاستيلاء على اي مصنع بدون قانون . وهنا زاد الشرخ في صفوف العمال . وبدأت مكاسبهم تتعرض الى هزات من جراء تراجع الدولة . وبذلك ايضا الغوا القانون القديم الذي صدر ايام حكم الجبهة الشعبية في سنتي ٣٢ و٣٤ .

ومنذ عام ١٩٧١ بدأت الازمات الوزارية المتعاقبة في البلاد امام الضائقة الاقتصادية : الامبريالية تمنع تزويد تشيلي بالمواد الخام واليمين الداخلي ينهب كل المواد الغذائية التي تطرحها الدولة للمواطنين وخلق ازمات حادة تجعل المواطن يشعر يوميا بالضائقة تزيد من حوله . ومهما رفعت الدولة من دخله فانه لا يتناسب مع غلاء الاسعار .

ولكن القوى اليسارية بادرت الى خلق الجمعيات التعاونية حتى توفر المواد الغذائية ، وشكلت مجالس مراقبة الاسعار ولكن هذه المجالس لم تكن في المستوى الذي دفع المواطن العادي والمؤيد للحكم الى اليأس من توفير مواده الغذائية اللازمة ، لا بل اصبح المواطن الغير يطالب الدولة ان توفر له الحد الادنى من المواد الغذائية . ولكنها كانت عاجزة ، مما دفع المواطن ان يتساءل عن المصير ، وبدل ان يواجه الحكم هذه الازمات بالحلول الثورية الفاضية بمعاقبة اليمين وخوض صراع مسلح معه كان يحاول ان يسلك الطريق الديمقراطي ولكن كل محاولاته باءت بالفشل .